

۹۶۱۹-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کشف العطاء عن خفیات مہم الشریعۃ الغراء (مکتبہ)	شماره ثبت کتاب
مؤلف کاشف العطاء (شیخ حنفیہ بنی خضر)	۸۶۵۷
موضوع	
شماره قفسه ۹۶۵۵	

بازرسی شد

بازدید شد  
۱۳۸۴

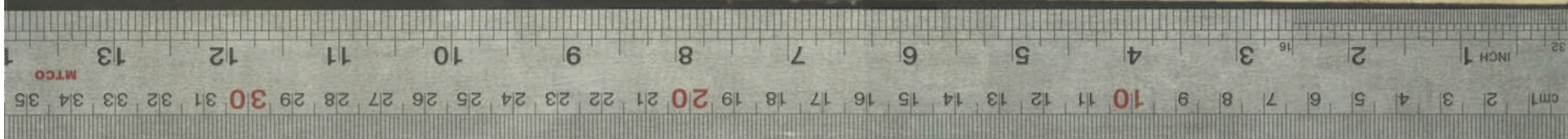
خطی - فهرست شده  
۹۶۲۶



كف الغطاء من خضيات جهات  
الرعية الغراء

خط. فهرست شد.

٦٢٦













من المعارض والعرض الصفة والوصوف والعنوان والمعنون يتوقف على ما ذكر من غير فرق بين الجوامد والمنشقة  
 في جميع الألفاظ والرباط معنى لسان يدل على عرض محار وبقربها من الجوامد موضوعاتها كارتباطها بدارب فاعلموا من كل جهة  
 اعلموا في موضع اركانهم واقتيدوا بالحد به فالعنوان يشيرون ثبوت المعنونات والصفة الصورة على عاصم الحقيقة فليد تلك النسبة  
 الواقعية على وجه الحقيقة فليد تلك النسبة الواقعية على وجه الأطلاق من غير تقييد بزمان وامكان ووضع وبهايات  
 الانهزام والامتناع والاضلع بالاسماها في ابلغ سواة فالاطلاق على وجه الحقيقة واقعا لا يرتبه النشئة في قولنا كان  
 نقطة او علاقة او صفة او تكون في حكم لانه كذلك مع عدم المقارنة للتحقق او هو الا ان كذلك مع المقارنة اركان  
 ضاربا اولا في الواقع ثانيا او يكون هو الا ان كذلك مع المقارنة في النطق لاسانها من امضاء ولا يخرج من الحقيقة  
 فالعنوان المجزأ والمقتيد بالحق على ذلك الحال لا يتوي فيه الماخفي المستقبل والحال فاذا ركب تركيبا اشاقيا ودخلت فيه  
 الحكمة الانسانية كانت طاقا اخرى وليت زيدا ونحوها فالعلاقة العبدية واشبه حكمها حكم التوحي في الطالبات  
 ركب تركيبا آخر لا يحد من اوقع اعراضها على اتم في علمه لم يكن مساوية اذا المقارنة الحقيقة والاقبال خلال  
 الشك في حكم القاطب وتخصيص الوقت بالافادة من بين اوقات وهتة غلبه العادات وان جعل صاف من جهة الله  
 كصنع المبالغا تدوير العادة من الصفات صفات الصانع ونحوها مما يظن بها اعتبارها في من لا يرى وكيف  
 الامتداد والوادة والحرفي مثل شجر متفرع مثلا حال تدوير مربية ونحوها اما في ونحوها اما في تدويرها في النشئة دون  
 تدويرها في الحال التحق بعض الوجوه وكيفته كآلهاب السحر والوالت والتوحي في مثل انا ذاهبا ومسا فرأيت اوداد  
 على وجه ونحوها اما يرد به الاستقبال باعتبار الحسوسية انقلب عن الحال الا لا تلفظ المركب في باب الخطاب  
 مجال التحق لا على وجه الحقيقة والاستعمال بل انما ذلك من مقتضى الحال فليس معنى حقيقة لا خلافه معنى مجازا كما انقول  
 مثله في مسألة التوحي تدوير **الله** الساج في ارجع ما افاد الامن والرفعة الجواز ما يعطى الوجوب والانتساب  
 او الكراهة والاباحة من لفظ افعول ما يقوم مقامه في لسان من يتوهم طلع كان من شارع او متفرع او غيرها في كونه  
 اوسمة او عبارة هية او غيرها مما تمتلها بعبارة او بعدا او ايقاع او حكم او نحوها يقتضي الحقيقة ومع القروط ونحوها الواقع  
 وتربيع الغرض لا يخرج الجواز عن ذلك لان الظاهر من ذلك بيان جواز تيقب عليه الا في الامر منه كقول المومرات انما  
 مع ان الاقتضا في العبادات على وجه التزم لا يتابع علم الحقيقة بقود شرها كما نال تكون جائزة ومن تقع اليها كونه  
 والاختيار كالم الاحباب لا يبق وجه شك في ذلك كالايجاب بتخصيص التزم هذه المسئلة بمسئلة الامر بقصد المثال او ازاره  
 الاقتضا من وجه ثابت والافلا في ما بين صفة الامر ونحوها بلطفه اهل غيرها مقصودا في الوجوب والانتساب  
 ما يقتضي الجواز ولو جعلنا الحقيقة عبارة عن سقوط القضا لكن كماله من عقليه بهنا وبين الجواز في العبادات على نحو غيرها  
 من الحمايات **الحق** الشارح ان ما دل على بطلان مجزئ مطلق الطالب والاداة هي التي لا يمكن ان عبارة لا يفتقد اليك  
 او غيره من صفة او من قربة خارجة عنها من غير انشاء صفة اهل انصهرها لقبها لا يحاج ما ذكره من كان رتب  
 عليه صفة الوجوب مع الصانع عن غرض الطاعة عن شارب او يتبادر ليلا واحدا والاداة ونحو ذلك ودينا كالحقيقة  
 في اهل لغوة والتمسيتها والتعريف بجعلها حقاقتهم او وقوعه والوجوب اليه ارب يدلك على ان لا يلقى المقامين انه اهل

أفراد المطلق أكثر مما كان فلو كان غير أكثر من الظاهر من الحكم بل لا يتم كذا وأما الفقه والفرق من حيث خبر يحتاج إلى التمهيد وأما ما يحاط به في الكتاب والادعاء بالبقية وكلت القديس والأنبياء السابقين والناظرين السابقين بلغ في ذلك حدا لا يقبل تخفيضه ليعينه الأمري كلام كثير منهم يمكن تزييله على المثال إبان اقتصاد الصفة من جهة مثلا لأن ما عدلها التمايزات دلالة من ملاحظة لحوال الخاطئين والمخاطبات لا بعد القول بأن مجرد الحكم بالرجحان مستقفا من عقل ارتقا لا يكفي في ثبوت صفة الكون بل العلم بأن الشيء الإنمائي ضاؤه ولوحده وبهيمته وجوب أن يفتي بالوجود ويهتدي النظر إلى شيء في عدة حديدية وهي البناء على أن ما عدل في الغرض العرف والواجبات المأخوذة من الفضايا الواجبة بالالتزام والفرق بين الحسن والسيئ والركوة وما يقبها والواجب والمزج والجهاد وما يقبها ما خلق به أو بما قيل في السيادة الموقوفة مثل أن كان أو غيرا أو كذا وما قد اختلف في حكم الواجب والفرق والواجب إلا أن يقوم دليل الإيجاب عدم الشرطية بمراد من التقيد أو من جعلها غير المقصودة ومن الأذكار ومن جعلها ما فيها الصمد طوع الناس عند غرضها ومن الإقرار ومنها زيادة التوجه والتمسك ومعنى ما لها أو لها ومنها النسل إلى الأمة وقراءة القرآن والدعوات ومنها ومنها الصلوة على النبي ومطلقا رعت ذكره أو سماه أو دأب الأكل والشرب والنكاح والفعل سوى ما ذل الدليل على تحريمه وأدأب خول المساجد الحرام ومكارم الأخلاق إلا ما علم تحريمه بفعل أو فعل لا يفرض ذلك بنسب على النسب كما يظهر من تتبع التبع للمناصب المبشرين ولظم الأخبار والكثير **الفصل التاسع** في أن مطلوبة التزكاة بلفظ غير أو انشائي أم هي فاعلم أن كان مشتملا على صفة فهي لا تقتضي المخلو والفرق ما لم يكن شاهدا من داخل أو خارج بذلك على الكراهة ولو لطلق على أكثر أو أقل أو أكثر أو أقلها أو غيرها ذكره النبي لا يخرج أكثرية خلق الخطاب بالإقرار كان الظاهر من حال الخطاب لذلك هل الالتزام بقرينة من تتبع الآثار ونظري في أخبارا وتبع احتجاجات الأئمة يظهر بسلام الجهاد وأخبار النبي الحامل في هذا لا إلا ما ذهب إليه ولم يقولوا على ما عاونوا على ما يتماثل بعضهم التحسينية لا أفضل مما قصد المثال وإذابة قوة التلافة بها على ما عدلها من الأقوال ودلالة الخبر المخلو من قوة لأن علاقة النبي مع غيره أظهر وتختلف الالات قوة وضعا باختلاف أفعالها والذي يظهر من تتبع الآثار والفرق بينه العمل بالأعمال أن كل أيد من غير في مقام الأدب محمول على الكراهة من غير ريب كالمقتضية بقية المعلوم التزم أو أدأب دخول الحرام ونحوها إلا أن يقوم دليل خلاف ذلك **الفصل العاشر** في أن مطلوبة الفعل في جميع القلق أجمالا أو أدأب في صفة كانت من غير فرق بين داخل أو غيرا كطلوبة التزكاة لا تقتضي توقيتا وإنما تقتضي النوع على الاختلاف من في مثل ذلك أفضل لأن ظاهر تخفيض التزكاة بأداء صفة الخطاب إلى ما سجد ينسج لها الإقرار أو أن الإزعة مشاويها حسن الفرق فيما مع عمله فيمن الإلهام لأن المراد الشئ فيكاد واعية ويكثر حصة على الإلادة إليه ضاعف الحظ وأمثال الأمر سلطان القوة كان قريبا المكان فحب الصالح كذلك لأن أكثر أو أقل المطلق وأشهر أو أقلها أو غيرها إرادة المبادأة دلالة تدل ديب عليه إلا أن به في بعض دقيق الخرج عن هذه التكيف قصور على الأول لأن الأمشاط لم يورث في التفتة والتقصير لأن معنى أن الأمور ذاتها التي تقدمت بعد ما شرطت الصعيا بما زاد على القوت والاعتقاد لأن الفرق فيصير ذلك حتى لو كان شامورا مثل الأمر بلا معنى فذلك الفعل على أغيا وتبدل إلى أن ظاهر الأخبار في الكليات ما نقل دقير الخبر بظاهر الحق والتزج بالآراء والحق ونحوها الواقع بعد وقوع الشبهة من تتبع الأدب















المتكسر في العموم والمفهوم ويوطين بالاجزاء الاستغناء وسائر القيود مع الانفصال والجميع مع الاتصال ما لم يكن قربة غدا  
تفيد خلافة وفي الاستغناء واللفظ الضيق والخرم في الاحكام الفهم المتعاقبة بالاعيان والمنزلة والتشبيه مصرعا او ضمرا  
بطريق الاستغناء كما في مثل الطواف في البيت مسواة وقناع والتصريح وكل ما يطلق بوجه الحاد من ما كان في الموضوع جازا كما في  
لغزاف والساورة لسان الحيازة ونحوها ينعزل الى الظاهر من الصفات والافعال فان لم يكن ينعزل عن كمال الحكم او يتطابقا  
تتم عملها مع عدم ظهور البعض الاختصاص **المستثنى** اعراض المحل المتشبه به الى ما خرج منه لا يقتضيه لانه لا يقتضي  
بالاجمال من عموم او خلاص في جميع الصفات فيقتضي اطلاق تحت الاطلاق والعموم لا على وجه العموم لانها لا تخلو من احوال  
**مقتضى** ان يكون موضوعين وضع القاعدة كقولهم كل شئ شئ ظاهر في كل شئ حال في الخارج منفصل من صفات لا كلام في مجتمعا كنه  
كان القصص لهما من عقل او غير مستفاد من ضرورة اجماع فكما باستثناء **ثانيها** ان يكونا محضين من عطف اقسام او افعال غير  
محصورة في الخارج محصورة في غير ذلك كقولهم لا يوجد مستثنى او مستثنى بغير الكثرة في الخارج منفصل ايضا من اجماع او افعال  
غير موصوفة او افعالهم العلم في الحقيقة **ثالثها** ان يكون ذلك في الخارج متصلا بقوى موصوفة بما سبق **رابعها** ان يكونا كائنا في غير  
محصورة بقوى القول بعدم الحقيقة **هنا** **خامسها** ان يكون محصورا من محصورات وقوى الحكم هنا بالاجمال ثم ينبغي ان يعلم ان  
الاخراج قد يكون للافرد وقد يكون للافراد فقد يخص النوع ولا يخص الافراد في اخرج النوع نظرا الى ما يقع من انواعها  
اذا اخرج الفرد نظرا الى ما يقع من الافراد اخرج الخاص من المعين في كل ان كان بوجه التشبيه لاجزاء فيها وان كان بوجه التشبيه  
في الاجمال يخص في الخارج ولذا كان الخارج مبينا للحام كالخراج من مجموع الكيرون عينا خاصة من الذهب مثلا اخرج الاجمال  
وضع الاستدلال **المستثنى** **ثالثها** ان يكون مستثنى من الخصص الى محل يتحقق فيه النوع ويتركب من اقسامه وهذا جازي  
جميع الصفات وتفتقر الى ان يكون في الصفات مع الاستثناء لما في هذا وان اوردت افراده على الزاد المستثنى من احوال  
بالافراد جازا استثناء الاول منها وان كانت الصفات ثم اذا كانت الصفات في الشمولية والشمولية فلا بد من بقاء  
مستدرا يقرب الى التماس لا يجعله كانه ان التماس يستعمل من حيث الكلية والجزئية في الجزء الى مع قربة منه فتقع نتيجة  
الخروج الصغير من حيوان او اقسام واسم الكل اذا كانت الصفات المقربة الكبرى المشقوقة بالكلية المقربة من باب ليس على التماس  
بمستكران مع التماس واحد والكلية والمعلومية ونحو ذلك لا بد من الجواز في الاستدلال فاما من مسئلة الاعداد وادوات الاستدلال  
والقصورات والصفات والابدال والقيود والاحوال وسائر القيود ولا يتبع في الحكم لانها بمنزلة الكلام واحد كيف كان في النوع  
في التماس خاصة ككل ما لم يجرى التماس مع انفسالها مع انفسالها بوجه يشبه الانفصال كالاستثناء لا يمكن ان يكون  
في بعضها محل نظر فلو قيل ان ذلك من الاستثناء وطبقا الى المجموع مضافا فنقص النوع بمسئلة حيوان او نوع في الدنيا  
والوقايات في خطا طباقا رباب القول والكلالات لا يترب عليها التي كما في الامزج في الخطاب بالجابواب واعلم ان الصواب  
والاعمال على المعارف والافعال ربابا في ذلك في العلم بين الامور المشابهة كقولك الف بارحانه في التماسا وعين التماسا  
عورة الاعيان لان اولئك تسمية القليل الاعيان بالعام واخراج الكثير كاكل من الفناء لو كان ذلك معك لم يكن في نظر  
شع لم يكن جديلا **المستثنى** **رابعها** ان يكون كل ما في لسان مشاهير او بواسطة او اركان كتاب من شارب وغيره مبهم او مطلق  
اخرجت بعض افراده او اريد بالكلية من دون توقف على حصول مقدماته في بعض جملته او بعلم ذلك من عقل ومعرفة

الرجوع

المتكسر كان يجوز هذا الكلام في الخصصات واجبة ثبوتها الى الاول او اجابا بعضها الى بعض فختلفت في ذلك  
قوة وضعفها ان تضارفت قليل الزاد قوي من كثيرها والذال بالمعقوف من حيث هو كذا اقول ما ذكره المفهوم والمفاهيم  
قوة وضعفها والعام من وجه خاص من وجه اخر اذا عارض مثله قدم ما تشابهه على ما اقررت فيه كذا في ذلك بعد مله  
القوة والضعف من جميع الوجوه المتأصلة في الخارج من حيث استنداد الحق ولما انفسان حصل بينه وبين الامر في الملائكة  
فلا يلحق قوى مشا وتخرج ثرا في الحقيقة وان كان على الحقيقة من حكم على الامم وان كان قطعي للتعدد وان كان كثيرا لادراكه كذا في  
ما اوردته في كلامهم عليهم السلام في ذلك وان كان بوجه موصوفه كذا في الخارج الخاص في تخصيصه في الملائكة من كذا باستدلالها  
منقولين فليبين متواترين الى الجاهل من جهة او اعادة لان ذلك على الظنون المتبادلة وكذا لو كان التعدد طلبا وكان لا  
غبارا من داخل ايضا فقولهم غبارا من الخارج بكونه ثرا في الحقيقة المتأصلة في كذا ان كانا في احداهما استدل  
الحقيقة في اخر غير ان في احداهما اثبات السبب بالضرورة وفي الاخر نفي السبب اذ لا يرد في العام الاخص كان جازا في  
فيه اعتبار جميع الخصصات ويكون مجملها في ذلك في القوة والعرف وقوة القادر في تخصيصه في الخارج وان وضع العام  
على ان القول بان يكون كذا القاعدة يخرج منه ما خرج في باقي رايه بالتشبيه الى باقي كذا في العام قبل الاخراج ولا يمكن  
العام بما كان تحتها مشروطة بعد الدليل من مصادره واستحقاقه فيكون في هذا الاصل او في هذا الطريق  
الاحتياط مع العلم بثنى العلم بالضرورة ولا بد من ذلك لم تكن في القوة وفي الاموات والخبر الضعيف من الجبر في عدم التدرج  
داما في احوالها المتغيرا ان كان ما يفيد الظن هو حجة في نفسه لا بسبب الاضطرار فيلحق التخصيص بالخبر الضعيف في باب  
يقوى انه من القليل الاول لا من الكثيرين من ذلك ما شاعرا في هذا الدليل في العموم اللغوي في القوة والادب ويدخل  
النادر منها في الحكم لم يبلغ في كذا في الحجب في ذلك في افراده واعتبار ذلك في الدليل عند التماسا مشروطة  
ولا يكون فيه حجة القلة وعدم الكثرة خلافا لمطلقا لموضع اقسام غير يقوى في قوله يشترط او غيرها انفس جواز العمل  
بذلك كما انه لو جبر بعض الحق دون بعض لم يكن بينهما ارتباطا مع اختصاص احداهما بالصدق في نظر العمل عليه ومعرفة  
الموصول بشرط او ان الشرط وصفها لموصوب والحد في تعداد الاستعمال الذي لا على العموم في حكم المطلق وصيغة العموم  
وتفادها تنطبق في العموم او في بعضها وتلقب ببيان على انها تعام الاجزاء مع جعل مادتها متعاقبة الحكم بالاستقلال  
ان تحقق فيها صفات **المستثنى** **ثالثها** ان يكون مستثنى من وجود القاطن في فيه التعريف وغيرها من الصفات في جملتها في قوله  
حقيقة كقولهم ما يفيد المخصوص في الحقيقة من البديهيات فننكر ذلك في لفظ كذا في جميع رسا وكذا في مثل مستفاد  
ونحو ما قد كان بالبدلية وما غيرها من اسما الشرط والاستعمال كن وما بينهما وحكما في الموضع المحل والصفات والضرورة بعد  
التفادي في العموم من الامور الواضحة ايضا وفي التعريف لا التعريف وحسن الاستثناء ما ينبغي عن القول ومن يتبع هذا الوجه  
احتمال الامتداد وادخالهم في اقسام على عموم الحكم واما الفرد معرفة ومشكل واسم الجنس شيئا وادواته في ذلك  
فلا يعموم فيها الامن خارج كقولهم لا يرد في ذلك والظاهر من مجموع الاستدلال الاحاد والصفات وقد  
مجموعها في العلم ان انك ناشئة فاذاد كاسم الجمع ولا يرد في جمع الكثرة والقلة لا يطبق الاستحسان واسم الجنس لغيره في حكم  
الفرد والجميع في كذا في كثير من الاطلاق وفي بعضها كالحج كذا في ذلك فيظهر من ملاحظة التعريف والتعريف والاشارة بينها



اعادة افعالها فحاطبها ويعلم انه وضع القاعدة حتى يحصى الخرج فالاصول في كل كتابا بعد اذن من كل صانع من المصنفين ان كتابا  
 اوسته او اجماع او غيرهما ان جعل عليه من دون توقف على بحث عن بعض مقابلة انما استقصاها الا ان العلم بعد المعاني في  
 خطابها كتابا اوسته فانه يحجب على العمل على كل مذهب على العالمين القاصرين ذلك حتى يحصل العلم ان كل من المصنفين ان كتابا  
 ولا سيما الاخرى حتى على كل من الحكماء من بعده كان في اذهانه العبد عن هذا اتمه ولا سيما بعد ان بعض الكتب المشتهرة على كل من  
 المتعاضدة للانداسة لكل ما مورع على العلم بذلك من دون ذلك لا يمكن مطيعة الله ولا اتباع ما تنصيصه على كل من  
 ذلك ولو جازنا العمل على العلم ابقى للترقية نظام واستغنيا بالكتاب لبعض عوامته او بعض عوامات الاخبار والكتب  
 الاحكام في الحلال والممنوع من راحة النفس لكان بعد الاذلة الخاصة بهما والجمعة فهاهنا يحتاج اليه لان المدار في  
 الاحكام على العلم في الظن الاقوى فالاقوى فيلزم تحصيل قوى الفنون وعلما اخرى على ذلك الترتيب الخاصة والاجماع يحصل  
 ومثقولا ولا يخبر بالثبوت معنى في ذلك لا يمكن من اعادة ذلك لان حقيقة الامتياز لا تقوم الا به الاستناد الى عموم الحقيقة  
 العمومات والكمالات من الكتابات بعد ان تستبعدا فلو قوة الفن باقتبال الخصص المتيقن كالاستناد اليه بعد ان يتوصل  
 والفرق بين من كان في زمان المشاهدة والابا اصول غيرهم وافق لا يحجب الاستصدا في الدليل المدار وصول المقصد للغير  
 بعلمه واعتبار العلم معلوم العلم والظاهر في اختلاف الحال باقتبال الاول اذ يطلب من كان يكتب عليه في الكتاب الابرار  
 وغيرهما من الكنية لا من كان في زمان الفقه وكان لا يقر عليه يحصل في محله الا في مقتدرين ويطالب على طبق الوقت  
 اقتضا يطلب معتمده ولو تعذر عليه البحث في الخصص فيقتل الا في العلم بغير الحكم في ان في اقتضا ان استفاده من ذلك  
 الايات واذا يات **البشر في العلم** في المطلق يحصل الاشتغال حيث في قوله بغيره بغيره من افراد الشاهية منفردا في  
 المشاهدة لتحقيق الطبيعة لا لاذلة في الاظهار منه اذ ان الوصل كالسواد في ضمن الاضال اربادة عنها عالة باللام او  
 خالية عنها واما في الشك والالحاح من نقل ما لا يسبب الماهيات واما ما يظهر من ذلك ان الاشتغال في الواجبات كليا  
 اما من جهة التقابل ومن جهة التثنية كما اننا في الاصل بجدلا واعطى دهرنا فاهتم منه الطبيعة واما الشاهد فان ذلك  
 ندرة وجود بعض انعام الله والقراب والارزوخها فالانسان فيا كالايمان بالذات واما سبب ان الاطلاق كالشرف في الله  
 تحت الجوان الذي لا يوجب له فاعلم ان العلم في جمع مع المطلق في الاصل التفاضل مع ارجاعه الى العوم حكم عليه ولا يتوقف منه  
 قوة كقوة الخاص في النسبة الى العام نصفه لانه المطلق بالنسبة الى العام واما الاحكام فيجوز مشادة تميز بعضها بعضها  
 اما المتماثلة فاما بما يكون التمييز فيها في حكم الوجود فيقتضد الفرق بين التعلق وتغيره ان يستأخر من جهة تحقيق على  
 وتغيره في التمييز فيها علما من الاحكام لا يفاضل الاطلاق فيها الا على ما ذكرناه **البشر في العلم** في الاصل الاطلاق وكم  
 التمييز مع توبه الاصل الاقتصار على ما قلناه من المجمع اخرى عذرة وتعدو وايضا غات ولكل واحد والخصيص على ان  
 والمعاملة على التقد وبشيء الله في الشدة والامانة والادلة والحد في ايام الامانة واما في التردد واذل النفس  
 يبقى على الطول لاسا لة التوبة على الحكم الا بقوله فاما في التفاضل الحكم المتفرقا كايام الشهاد اكثر لم يفسد في التفاضل بين  
**البشر في العلم** في العلم المتماثلة من الاحكام انما تختلف في اتمامها ومما خصوصا في الاطلاق وتبينها واحد ومما

جلال

حكم الخاص القيد على العام والطلاق لان فهم فيهما امر باحد المفاهيم الا في ايجابا بالقيد فانه يتبادر ايجابا للطلاق ويجازيه  
عن خلافه القيد فان متبادرهما لا يحكم به طاقته وعامة واما الاحكام المتخلفة فحكم فيها على بعضها على بعضه قتال في العام وكذا  
دعوى في الطلاق والقيد وهذا في الخاص والقيد المتصلين وبمعنى ما ذكر في الفصلين فان قسما وبأى القوة والقصد <sup>المتصل</sup> والتشديد  
والدلالة اركان الخاص والقيد اثنى فيهما حكم عليهما يحصل منهما انهما اذ اخرج احدهما ادخل مع سبق العام والطلاق بخلافه وانما قلنا  
بقومه السك دون بقوه قوله الدلالة لان يكون العام والطلاق متناهيين ونفس الدلالة كما ارضاها من انقطاعها  
قوى الخاص والقيد يتوهم من اقل خارج خارج اخر الواحد معتمدا على حكم عموم قطعي المتكامل نظري الدلالة كما في كتاب المتناهي <sup>القول</sup>  
والامراج الحاصل التقني لا القوة في لالة التسم الا ذلك ونصف في القسم الثاني فلا يلهي تخصيص لا يشك في تقوى لادارة العقل او  
مع من ارجح يحصل استواء وحقوق بالقصرية معقوبة مع التعلق بالامار ويجري في تقوى التمسك فقط دون الدلالة من كتاب  
المتروكة وانما يحصل اذ اخرج افعلية في تقوى الدلالة دون الدلالة <sup>المتروكة</sup> في انما يلهي بلا فائدة واستناد  
من خطاب يقع على اقرير الكتابية صادر عن الحصة اقسدية او كسبية القوة الامامية كماله حال ما جرى في التقوية  
الكيفية والرفعية يبنى على انهم علمه الكلية او الكيفية فكلت عليه التيق مدعا اقران من سببه الخلق الى هذا لان من سببه  
الخطابات شرقيات وغير شرقيات من الوسايا والحقايق وسواها كالحال على ما قلنا في تقوى بين ما يحصل  
روية واخيرة اضرابية كما ترجحات بين القهاشات من اقسام المقابض والجلالات والخصائص كابن المنيقة والجلالات  
وبين التخصيص بين اهلها ابن الامانة وهكذا نفس المقاط الكتاب والذابات دون بعض القترين او الاخبار دون غير  
المتبين فيهم الزوات لما ورد في محلي على ذلك بحجة التمثلات والمرسلات والمقطوعات والموقوفات وان كان ما ذكره في انما  
الاول معقوبا يمكن اخري غير التكرار في التمسك اما تضع الاضطرار في مثل الاحكام فيجوز ان يجري فيه ما جرى فيها على  
الكل كونه في ذلك فكتفت التيق والامراج بالانعام بسفل اهل من المتقدين من المؤمنين او من اهل الدين ولا فرق في استار  
القيم الى مخلوق فلول عليه ولا راديات في عموم مدلول عليه ناسيا وبالعرض المفاهيم كثيرة كما يظهر من اصولها <sup>التي</sup>  
في جميع اللغات والعرفان غالب على الغالبية المتقدمة <sup>القول</sup> مفهوم الشرط باق في صفة ان به ما يدخل في مفهوم والمفهوم وانما  
الشرط بارتقاء عنه فان دخل في القيد ودخل ارتقاء عنه من سلمه دون يتلطفه القيد بزمان او مكان او وضع او صفة او ايجاب  
او نفي دل على ارتقاء القيد ما لم يكن خفي الدلالة كالقوى والامتداد في المضاع والادام والتاكيد في الجان الاممية  
وخذ ذلك ما لم يصح فيه واذا دخل في الجموعية اغنى ارتقاء واحدة من الجمعية الا لانهم منها اذ ارتقاء <sup>الاشارة</sup> مفهوم  
التيهية فلا في صفتها تقيدها معقودا بل بالقوم عارض ما قبله اذ اظهر في نفسها من غير كون بين الجان  
وعين والكتسل وعين والمقير وعين وان جبال اهل المدن بابا لتكملة <sup>الاشارة</sup> مفهوم القهاية فلا في تصغيره  
تقيدها على نحو المفهوم بل على عارض ما بعد الغاية والاقوى دلالتها على عروج القهاية مع القها من بعد ما والاضاف العكس  
مخصوصية القيد بعلها <sup>الاشارة</sup> مفهوم الصبر في مثل اعماد زبد من ماجة الازدياد فانه من المطلق فلو ان يصغره  
تقيدها معقودا دل على اضرارها لكن كونه مدعيا الحكم بامان <sup>الاشارة</sup> مفهوم الاصلية وجعله من المطلق بعيد في  
علق على ما عيش يظهر الاصلية عنه ظهورا تاما من مفهوم المظلم اظهر فيه بحكمه بالحق به حصول القطع بامان المطلق <sup>القول</sup>







[illegible][illegible]



بين عوامها ولا يتركها اسرارها وسكوها عن شي من ذلك فانما التكتف هذا دليل على اياته عندكم كما لم يزل على انفسه  
منه الحاقوة وطهارة اللبذ ونحوها فليس اذنا اقول ان تقنعوا السامعين من قبل عرف الجمع المركب حتى يعلم علم التوفيق  
من بعد ما يصدرهم الصوم والاحسان والاعمال والشهرة من سكوت وقول والشفرة المكنية تضعف لها خفيصة التبرج جفا  
كما اردت ودولة سكوها عن العلم يقتضاها اعتدائها على الناس ومن ثم لم يترك الحقيقة وان كانت صحيحة وكذا ينزع الهوى عنها  
فاذا صاروا لوجهه قسلا انما هي الحلة والاراء والافان والديك والناحية للهاد ونحوها من هذا مضافا  
عظمتهم هذا الجمع والشفرة المتقويان او القويان المتقويان ينقسم سبحانه الى اقسام الميز من متوازن لفظا ومعنا اما ان يكون  
بقدر العلم لفظا ومعنى غير متعينة صحيحة او ضعيفة لا غير ذلك  
فان اصل العلم اياهما معا والفاضل احكامه لا  
فصلان مطلق الجواز اما لم يقرب عليه خبره لم يقبل عليه تصرف في حق ما رآه عليه الاضداد وله ظهر القسرة في رايه  
التي اوعده الصلح من دون الامانة وفيها ان النظر في حال الكمال والاحكام الاصلية او احيانا هم مسائل في مواد  
وقضا ولا يزل اذ لم يوافق بمكانا ثم اخرج بعض شعوب عن بعض وسكوها عن اليقين فصار العلم انما هو على اياته وفي  
جرى بين السليين بلعج اللبين على عدم التوفيق في عيات قيامهم وهو لم يزل بهم وكوم وملاهم وروى بهما  
وغدا لهم وكل الثباتات التكم في الحاطبات على الرجوع الى انبائهم ثم علم انهم في لزوم الرجوع انما على اهل الاسلام  
الانام بناء على الظان كما انما انظر في بعض من استعجب معدت فيجب التفتت بنى عليها والارغف في التفتت معدت  
الوقت يمول عليه عند الجميع او لورثه ما يوافق حتى يلحق الامام بوضع اليه في الاحكام بلحق في بين ما يتعد من الامام  
ان الاصل في الرجوع لم يرض له في حمة الابد في نظر الدلة واستغفار القيس في شيا طالعكم من ان كان له فاقدير  
لذلك فاعدا القامية يجب عليه الرجوع الى انما في كل ما اعتراه التفتت فيه والالاختلاف التفتت في قسم المضاف  
غير انه لا يتصرف في العبادات شعورا وشروطا ولا في موانع وطهارا او ليس اذ وضع ونحوها وتكون بالافادية لا يتصرف  
اصل الكمال اما اصل العلم بالافا اما مالت في القسم الاصل اياهما له وستين من ان الفاظ العبادات موضوعات على  
منها وهي جملة لا تتغير مع احتمال الشطر والقرط والمنازع والافا اما مالت الاعمال واجمالها خصوص القسم الاول ما كان من العلم  
بالعلم الاعمال لا يرضى عنه اذ وضعه الحققة يدل على حكم القام مالت لوضوح ان القام مالت ما يتغير فيه ذلك يدل على حكم القام  
داصل العلم انما بالكتبة في احتمال عرض القامات غير التفتت بالخصوص وما نزل حكمه من ازالة العلم كطامع قبل الاستعجاب  
البد بيات دعما انتفت عليه القامات وكل انما الاحكام بل الله افاض على جميع اهل الكمال ولزم المصنف احد عليه وانا بانفسه الى  
الاعيان فما اتفق عليه الاعيان ويجري فيه من العلم ما يرى في لفظ الامم الاول بالنسبة الى العلم والاعمال  
في اصل الكمال ونحوه فموقعه فان تكليف كل علم من سبيل الله اذ اشاع على وجهه الامام جازا والكتب والامم والاعمال  
الاصل بالآلة الذمة منه حتى يقوم شاهد على غلبه او يتساوى بينهما في نظر معتد واصل الامام والفتها وان كان  
اصليين في انفسها انما رجعت الى اصل البراءة وبعد ثبوت التفتت ينكر الحال ويلازم الاحتياط بالانسان بكل ما يمكن  
الكره اليه عليه وهذا الاصل لا يعارضه ولا ينافيه وانما اذ دعما القامات اقل دلا بالاعمال لا خاصا لانه شرط يعلم القامات وكذا  
الاستعجاب وهو الحكم بانفسه ما كان ان يعلم ذلك انه عاوى القامات في التفتتات وغير التفتتات على انه يطلب اليك

[illegible]



[illegible][illegible]











[illegible][illegible]





































ولا يلزم القولون الختان والبولون على اللسان وليسوا يخطئون مالم يعضا على اللسان ثم لا يجوز الإتيان على اللسان بعد الدعاء  
 عبادة يقتضها الكلام ولو قصد تأكيد العبودية أو إظهارها مع عدم الكائن فلا يجد الختان الإنشائي يكره فيه الكلام كما  
 قول قديمتنا وهو من قال بالاختار التزم بذلك في جميع الطوائف فيلزم مخالفة عدل عليه أن يكره ما يكرهه من  
 الإظهار للفتنة والتحصيل لا يجوز عيادته الكفر ويشيع الجبانة وقضاها عليه المؤمن وإذا ناله وأطاعه وسقيته وأدخل النار  
 عليه وكسبته عليه بوجهه فصله الحج والنفقات والتعقيبات والادكار مع الله المقتدار فتدبر هذا ودون في اسم  
 لا يهاجم القوم يحتاج إلى شيء من عمله علامات مكررات فيلزم في جميع التفرقات والتكرار أمام الأيات والذات والذات والواجب هو  
 نقدها بعدا وعاديتها على الشريعة لموافقة النوع في رتبة الوحد كما يظهر من أكثره يلزم بطلان ما خرج من تصديق  
 من تصديق وعلى من على إيقاد ما زاد بعدا وإني أكره من نابي من عدم وتزعم فيسأل الجواب فنظهر على التسبب وهو خلاف الفتوى  
 به وعلى إكراهه كل من اضطر في الفتنة اندكها قصد التمدد كان مستحقا  
 في كل عمل ما يؤمر به أن يكون عبادة مشروطة بها النوع الكمال إلى الجملان المرفوعة من ماضي الكتابين من قوله  
 وما أمرا لا يشهد والله خالصين للملائين وقوله لأجل الآتية وهو كثير في أخبار النجوم والآخرة الطاهر من غير  
 الأصل في كل فعل كل أمره أو إيجاب الآتية مستقلة أسنار في العلوم الأدلة ومقتضى القاعدة الأما م الذي قيل  
 على الاختفاء بالتمام التمهيد وإذاعة فيه الجملان من الآتية التفسير كما لا يجوز لأنظمة بعضها البعض الدخالة في  
 تركب لا يشبه الأصل في المشقة كما جاز أو أضواء وعلاها الأسماء أو أفضل أو أوجدها من أصلها لبيت والتميم والأصاوير القياسية  
 ويعزها أمرا أو الإجابة المرفوعة الكلية بالأعمال المستقلة كاحسن اليقظة الثلاثة الدخالة تحت اسم غسل الميت والجملة  
 الحج والتميم وهو ما في الأصل القاعدة لا بد منها من ذكر الميت وان كانت حقيقة بعضها موقوفة على صحة البعض الآخر أما ما  
 دخل تحت اسم أصل كل حكم مستقل لا يثبت فيها المخرج أو كأيام وجب وتغيب وشهر رمضان وكل ركعتين من  
 صلاة جهرها أو لبيت وإن دخلت في اسم الرقاب والأصغر مثلا وهو ما لا كلام في لزوم تكرار الآتية فيرد ما كان من  
 الإجابة التمهيدية الصرفة لأجابه فيه إلى الآتية رتبة الجملة معترضين بغير نوازل با حجة أو ساهيا أو أسيا أو نارا  
 فيها خلافا لواقع غلبة لربك ما يوافقنا في العمل الواجب والالتزام ولا يجوز موافقة ذلك القول في العمل لا يجوز فيه  
 ومع الاختلاف كآثاره فيها الواجب لوجوبه والتابع لئلا يخل في التخصيص لوجهه مع الأصل أو يؤول الوجوب  
 ابتداء وينبغي التمسك عند فعله أو ينوي مطلقا القربة لحال الأمر على المختار أو يرى رتبة الوجوب في الجمع على  
 معنى حرمة تركه والتابع والجمع على معنى جواز تركه غير مخالف من الوجه والزم إتمام العمل لمجرد فضله لا يقتضيه  
 وجوب الإجابة أو لا كلام في رتبة الإجابة أمثما أو بعضها مفصلة لا يراها آتية الجملة وذاتها وأممية الجملة بشرط الانتفاء  
 فمما رجع إلى ما تقدم رتبة بشرط الأساس لا يشرط احتمال آتية الفتنة نظر إلى أن آتية القربة قيت بالتحسين لأن  
 القربة لا تحقق فيه الجمع أمثما وذلك معنى هو حق فيما لم يكن تكرارا لقانون معتبرا في تحقق العمل فيه أو موافقة الكمال  
 لأجابه إلى معرفة حقيقة العبادة وأجراها تقسيلا ولا معرفة الوجوب من المكسب ولا الدخال والخراج فيها  
 ولما فيها منها لا يجيب بين الأقل والأكثر في الواجبات والسنن ولا لرفع عبادة أكثر المكلفين خلفه التفاضل

فلهذا اخذنا من مختلفه اطلب العلوية او لتطيقه او دما بته او اطلبه عوه اوجه او مسقرته او موافقه او رده او  
 لمناخه اطلبها لمثوبه او ردها من عقيبته في بياض او اخرته او اهلها في الحالين كما او لم يكثر او اقل طاقته  
 اطلبها اقل طاقته او اقربه الى الخوف من شافل منزله او ما تركت من المثلثين والثاثر وهكذا الخ غير ذلك ولو اقل  
 الخوف معتدلا ولا اصليا الا في صلا الاهداء اليه المذكوره بطلان القول في غير الحال انجاء حلال الصلح مع الهمم وهي  
 روح القول بها مختلفه عما تنبى الى اية او المثلثين بها تكون عبارة الطاعة طاعته والقيام عابدا ومطعيا  
 مثلا لا في حزمه ومقادير ان الصلح لوان بما مر به مولا في صلايه اشتغال امره او اقرب قصد عامسا واصغر لقا  
 في غير طريقه الموصفيه طلب القول لا دفع الحاصل في نياديه او اخرى لا في ان يتصورها في الصلح لاسانه دون القريبه  
 وتكون كل منهما من القريبه سببا تاما فلا ياب بخلاف ما اذا كان كل واحد من سبب لاسانه كما اذا استقل وكان السبب  
 غير القريبه وهي عيجه من اجهه فيكون منزله الخاوصه فانه لا يخله العباده حرمه او ضد طلبه اقرب ودفع العقاب  
 الذي يادي به او الاخرين نعم لوصل القريبه عوه سبله فلا مانع لسانا في غير الغرض والعويده في الصلح انما  
 يطلب لغير ارب القربى الموده والاولى عدم افعال الصلح الذي يادي في غير الصلح كونه المستحقه والاستطعام  
 الاستخاره والمجاهه وعلب الترم دفع الترم دخوله في اس يعق ضم الزواج كالقريبه وانتظار المجاهه وتخصيص الاعوام ولا يصد  
 واعلمه القوت بالذكور والقراعه والاعلاء لسراع السادي كما اذا قصد بالانقراض الماله الكبار والماد دفع بعض  
 ولا حاجه في ذلك الى اعتبار وجه الترم بالصلح عند اكثر الخدمه ذلك القصد الاماره من الترم عند بعض المعتزله  
 وانكر كما عليه الكوي بحره الاسم كما عليه الاضرية ولا الوجوب والكتب كما عليه اكثر الفقهاء لعدم الذك في السنه والكتاب  
 وعدم تخلفه ما لا يحل في ذلك الذي في التوايات المنفعله على التعليم او تربية العبادات ولو لم يكن غيظه في النيات لانها  
 ما زودم اصل القوله بان كانت عباده عن الداعي لازم وددوها في الفعل المتواتر في الاضمار ولا اشتماع على كراهه  
 الخطية على رد الاعتصام فليست طاعة القمبه الله الاعلى غوطا على المولى لولا ولا حاجه الى الصلح لوجوب التذليل  
 على وجه التذليل ولا على وجه العنايه ان ليس لها في تعزيم الصلاه مطبوعه ومما لها كمال الامور واليه الاضطره  
 تحقيق معنى العباده سوى قصد كصوديه ومما لها كمال الامور واليه الاضطره في تحقيق معنى العباده سوى  
 كصوديه ومما لها كمال الايجابه والقضائيه والاعتبريه والاماميه والاصليه والتمليله والزانيه والكنائيه  
 دخوا من الكنائس الاتصافيه التي لا تخل ترك فيها اربه خلافا لوقوع من اصدادها مع عدم لزوم التشريع بالنيه  
 كما ان شانه الوجوب والذبح ضعفها لا اعتبار بها فيها على ان باعنيه الوجوب بما كانت مستفاده بالنسبه الى الايجابه  
 نعم فكان في العباده افعال كون الامور به والاستام وجب ذكره لتقدير التيقود لانها لم تمانع من نية وجوب  
 في موضع الذبح وقصد في موضع الاداء او قصر في موضع التمام وهكذا انما يكتفي بها ما لم يتبع ثوبا كالا مانع من نية  
 التجهيز اليه واليت في السطح والماد في الحمام وهكذا وفيه القين عن القين في نية الاحاسع انما القين دون الاقل  
 فان تحقق الفعل الامور به وسدى في سده وثوقه على بيان النوع على الاثر في بغيره البان مع الاكسان في الحج والمهر والقتل  
 الاقسام وغيرها لا بد ان تذكر النوع لو تفتت القين المراهه عليه مع قدر القين يوقا الامانة القين والاصط مع التكا



















والصلاة في جلا القيمة مما يقبل كل حجر والتكبير في البدن والأمين في الصلوة والصلاة مع الامامين والتوجه على ما يصح  
عليه دعواتها ما يكون الامكام الخاصة كادان في قبضهم على من يجرى من صحتها صلوة او لها اثر او  
مخوفة لك ما يكون في الموضوعات العامة التي في عليه الامكام ككون المغرب عبادة من سطح القصر والكنس  
عبادة عن القسوسين والوجه في الوضوء عبادة عن جمع ما يوايه به ونحوها ما يكون في الموضوعات  
الخاصة كلاله في الحجته وشوال شهر رمضان ونحوها والتمتع في جميع الاشياء والاحوط الاقتصار على القسم  
الاقل البناء على الاعادة والقساة فيما غير قضاء فيما عداه ولا سيما فيما يتعلق بالاعيان الخاصة حكمي بطلان  
او نجاسة ظاهر لوجوب الصلوة بما يجوز الصلوة به من اللباس كما قاله من القسم لما ينزل على المقلد لثوب جهدا نشا  
تقية وهو لا يعلم صحه ولو قلنا ان الصلوة على غير ما هو اسهل خطا وادنا لكانت بالحق كالحكم والاعطاء  
يوجب النجاس من غير ضربا وبشر بالادان والادان في فيه واقباله فيه وغزو ذلك وجب ما عدا ذلك  
بدل المال ولا الا تزاد في بعض الاحكال للخص من هذا القلم انه يكتفي فيها بجزء اقل من من دون خوف في ذلك  
الى مكان ولا يملك سلبهم دون من كانوا مع اهل المال الا فرغ من الصلوة ولا يعد من لا يعرف مذهبنا  
منه يقع عليه ولا ظهر كونه من اهل الحق من كان من اهل الحق في العالم وليس من اصحابنا في قوله ولكن الاوتى  
وجوب الامانة في جميع مظنة الظن ونحوه في العالم من يعتد به بحكم القصة في مقامها في القابيل ونحوه في قوله  
في جميع الاثنية سوى الامانة الكافرة يجوز التمسك على النفس المؤمنة بل على الضم ما كالا في اشارة التمسك في القصة  
بانه من دخل في الاسلام فخرج عن الايمان والفاقد من اهل الحق يسلن ويجوز ان اعطوا الكرامة بالسبح  
التورية ومع عدم معرفتها سلم ويقوى القول بانه لا مكانة بين عامة المؤمنين فضلا عن ضايقهم بين الانبياء  
والمتقين والقلم ان الموضوعات الخاصة معهم مع اظهار الاقتداء بالتمسك وتشييع جنازهم بعبادة من انما  
والامانة بهم والادان والامانة لهم والسلام عليهم والتوبة اليهم وفرض الجهم واسلافهم ومدحهم وانشار في مدح  
والتمسك عليهم والقرم وارسال هذا بالهم الى غير ذلك فبعد استعجال تلويحهم للفق الزمهم عن المؤمنين مع اقتدار  
والعدالة ثم انضل من صنع ذلك مع اهل الايمان ان كل عبادة فرك منها فمع اشرط اذا عاها اسانف عملا ان  
سواء على اوجبال الموضوع او الحكم اختيارا او اضطرارا يبنى فيها على كيفية الجزع مع الاطلاق فيها على اظهارها فيها  
في البره وعويمة النظر ما كان مع الاطلاق فيها عملا بالظاهر في التبرع ذلك لغوات الجوع بغيره وكما عاها  
فيما صحت من البره في الظاهر العربية اما ببقية على الخرافات لكون صا معظم القرض فربما علم اذارة التلا  
منه الا قضا على بعض المذاهب في اتاوية وليس من استعمال الامام الدليل على توجيه من القاعة كما ذكرنا في القصة  
بالتمسك ما عدا ذلك القول اكثر نعال الحج والعمرة بالنسبة الى الكمال في عرفها والامام في كل التصور لظهور موضع الاثنا  
في العكس لما عمل عليها بالتمسك بالتمسك الكاهن واستقبال ما بين الشرق والغرب لغير العاد واستقبالها و  
استقبالها بالتمسك من علم بعد خروج الوقت بغزو لك واجزاء الموضوعات والنسب التي سواها وجب وجوبها في هذا  
استحب ان كان تحقيق القاعة ان الشريط والمواضع وجوبه به لا عليه ودعوى انتقاص القاعة بانخبار ربح القلم ما لا

بني ان يكتب فلو ان غارها الفتن به وهو لا يطق العمل في القادة لكن القول بان ما كان لفظا لغيره في بعض ادراك  
اللفظ الوضوح علم ان الظاهر منها فمقام عن الخطاب الوضوح فم وعلمنا ان سببا لقساة عناق الخطاب كما في شريط باحسان في ذلك  
والما والا كان <sup>حاشيا</sup> غير المحذور والفاقد من القساة بغيره الكثرة منها حتى في من يقبها سابقا قيامها بالعبادة والا  
فقر الوقت عن قسوة يسير بها فلا عاة الا اذا كانت صلوة فرضا او قالا لعدا في من يقبها بعدا بوجهم الشريط اما بقى مركبة  
بمع بالعدن بالرفع من التوجه الاضرب اذا ذهب الوقت في الوقت والفور في من يقبها العزيمة عن غير الوقت فلا قساة الا مع قيام القلم  
لا نه فرض مشاقت ونسبة الاستعلاء في هذا المكان ونحوه في الخطاب في الحقيقة كخطايات فسادها عن عرق عن البيان ما كان  
الفرق في التوبة في وفائها ونوال الكيل بصليام رمضان واما الشهر والندد ونحوها ما قام عليه دليل القساة ونحوه  
حكمه فيه دعوى كسوة القصة واقيد بن ذكوة القسوة على الاقوى الوجين والاضحية واداة الجمعة حيث لا يقد فاداة  
دعواه القساة حيث لا يقب من الابع والوقية وصاوة اول الشهر فضلا ايضا الايام والقصير من صلوة بصليام رسول  
مقتضيه بذلك الايام دعوى على القادة لاضحة فيها لفظ القساة في غير الفاظ الكساة لادعوى من اطلاله حكم  
الجملة كالكساة كليات نكل في هذا ما لم يعلم فلفظه خطيها من غير فرق بين اقسام القساة ككساة الاحياء كالتريق  
مثلا لا يقتضى لاضحة من الاموات ترحما او تحلا شرعا او بعض فتد تحت كلياتهم باختلاف الصفات لا في من يكون صورا  
تد تحت باختلاف الكليات والاضاحات فاعمل في هذا من مشروطا بحكم فيه بالقسم الاول ما طلاق القساة من الاموات  
او قسوة القريب في كذا القادة فيعيد ذلك مع اننا قلنا شرطه فقلنا ان يكون سلبا في حاله في عبادة من مات  
والقوى سفة الامانة والادبية كصفة الكثرة والافوية بقبول الاحكام بقبولها والاقوى ليس من الكليات الا خلافة في  
القوى كالات فيك في انديها في عدم القساة كما في وجه القساة كحل التوبة عنه فيقبول التوبة عند القالب فياه  
فالبقاء على عيب عبادة القلم فيقبول التوبة التوبة القساة في هذا بغير خلاف الاحتياط عند دوى الامانة  
اعلم بالقتوب في سلة الشك في الاغراب اشوى كليات والاضاحات فانه لا يجوز التداخل في كليات  
تلا فيك بعد امد بعدد كساة من اعال منقلبه ما كان له في القصة لاجلته واحدة والموجب واحد وتكون التوبة تابعة  
ولا بد له والنسب مستحله ولا يمتددة والمكوى معاك فلا بد على فزع فوما كونه من كساة ويجد دعمه وشوها واضف  
صفا كظهر بعضه وقصا اذ اذوا خالته وتحمل ذكوة ما لقطرة رضى الامام دعا في كساهم من التمسك بصلوة الامانة وصافي  
القيمة وفيها من الصلوة والاصيام شهر رمضان وغيره من غيرها من اقسام القيام بنحوها بل متى قصده في السباب  
مستثناة لان التمسك وهو الشهير من فقهدها من غير فرق بين تداخل ايجاب وجواب او يندب او يندب وجواب او يندب  
مع حق القساة بالاضاحات لاجل ان التوجه الى حقه فقلنا الامام الاكمل على مرارة كذا على الاعمال ككساة التوبة بقبول  
مع الاثبات بالوجه والاختلاف فيه مدخل القساة به معدله بصلوة الاجرام بصلوة القسوة بصلوة الجوع بصلوة ناكل القليل  
في تداخل الكليات با على عيب من الكساة من جميع القساة تقع في الاجرام ونحو ذلك ويجعل كون الاكفائة بالتمسك بالامام من  
باب الشطاط والادان بغير التوبة ما راود خوله عملا بما حقق جواز التداخل به هذا القسم من الكليات مما دل على ان الاعمال  
من باب الشطاط لا يكون الامانة في تداخلها على خلاف الأصل بحسب الالفة في التوبة في جواز التداخل وعلى تداخل



[illegible]

2

[illegible]



من فعله ويرى ظاهره نجساً والظاهر انما دل على كونه نجساً ووقع في الحماقات وكان معظم ما له في القمارات وقد وقع  
في القمارات الاصولية غالباً في القمارات التي اثم فيها بكونه نجساً عليه الشيطان ووقع عند اخلاصه وهو من  
عظيم قدره يظهر بصاحبه الى الجنون ان وقع في القمارات لئلا اعتقاد او في الحماقات او في القمارات او في غيرها الكفا  
فيكون القول الصلح فيها ما يبين قصد بواحد منهما وان شق بالكل تمامين طول الزمن واتفق بسوء الظن الى  
بين الحلق باثرة الشق فيجب تصفية النفس منه والحداد الشيطان يرفعه عنه وهو من جميع الكففات الحماقة عند الظن  
الشع من المحسوسات ودين في حقه في انه مفاسد عظيمة انه حيث كانت عقيدة تصوب هذه وبغضه  
عنه وديناً الى الكفر من روي المذهب والدين في انه من الامور الصورية علم وجوب ما اوجبه الواسطة  
الصلح في افعال السيد الله في جميع افعال الله وهدان القويان فاضاين بالخرج عن الايمان انه يلزمه  
على الحكم بوجوب فعله ان لا يفسد الشريعة في الذنوب الدخول في لغة القاصدين انه يقتضيه عالماً  
المسلمين حتى في العلم الفاسد فيكون فيهم وطلعت عبادهم انه لا يستقر لغيره رتبة على عمل خاص  
لما له من معاملته واعتنى على علم حقه فيه رتبة انه لا يكون العمل في القسوة في عمله الكثير والقول الى  
لصورة القسوة والداخلية كلام الامويين وكان من القول ان الذي لو توبه الشريعة لكونه وسواساً انه كبراً  
منه حركات خصوصاً الصلاة انه كثيراً ما يدعوا صاحبه الى التقي على القاصدين في تأخير الغرض عن ادائها العمل  
الاشغلك بمقتضى انها انشأت في ذاتها والذات كثير من القويان لعل الاشتغال بعضها والذات في القصور بلقاء  
حتى يقال في الامور التي لا يرضى صاحب الحرام مثلاً والى من يرضى في بكرة مباشرة الى اخره انه لا يبعد ان يقبل ان  
في صلبه القوت انه تدخل في سواد من الاخلاص في العودية في ذلك الموضع القولية وغير القارية  
في ذاته او اوجب الشاع شيئاً او لا يوجب اليه حق حقيقة في محل الاجاب اعني عن بيان في مقام التذيق او التذيق  
مقام التذيق اعني عن بيان في مقام الاجاب كذا مقام الاداء والكفا والاصل وهو ان الذين في موضع بيان  
جميع افراد كانه اذا بين حقيقة في مقام اغني عن بيان في مقام اداءه وان كان الحقيقة لا بانته في حقله في القوي  
الحاجة في ذاتها حقيقة القسوة في مقام تساوق هذا جميع الكمالات وكذا الحسن مع الاخلاص في القوت مع الزينة متشارك  
القويته في جميع الشهور والظروف والوقائع اما في الدليل على خلافه واما ما يدل على عكس الاسم ونسبه الى الحقيقة كسنة في الآراء  
الخصائص الى الحماقة المطلقة كصاة الجفارة في لفظها الحكم والاصناف ان ما لا يلزم الحكم على القاصدين دون القسوة وان يعلم  
تتبع الاخباصهم في تمام في القاصدين على الكمالات الخاصة للجنات فيحصله عجز منها وبيان ذلك ونحو ذلك يجري في  
الحماقات وانما تصرفاً في ذلك على اقرار في مثل ما سبق في تلك الكمالات  
لا من قضي الوصف بسقوط حكمه لم البداهة ولا يلزم الانقضاء مع القطع بالذوال فضلاً عن جرح احتمال حقيقة ان جرح  
او اضطر الى توبه ونحوه او سفيه او اوجبه الى ان يكون لان تكليفهم في القابل بسبب الحماقة في القابل بتوبه اليهم في ذلك  
فلا فرق بين اقام العمل بين توبة العدل في ان يخرج الوقت بين ارتكابه قبل وجوه ولو وقع بعد الدخول قبل الانتهاء  
يكن ما في من الوقت في الاعادة في علم ما في اثم ولو وصفاً ففوق از النساء عباداً ما في الاعادة ولا في الاعادة

[illegible]



[illegible]

ان قريبا باصله هم فكان مينا  
لونا ادرج باصله اهلنا و  
سبق تشديد قبله وروى الاموي  
قسطبه باصله عنه  
للعل

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible]

اوصح اوجع الة افرجه اذا كانت ما لا يقع اليها بها فلا كانت او قولا زعمنا كانت افعال القلبية اقلها شدة فعينه افرجه وصرح  
 او صفة رتبة افرجه رتبة ادمان تقع فيه القلبية ويعود بقوله الى اذال كونها كان ما يلحق بها كما ملات كناية للشدة التي  
 كنهها ما وضع القبول في الترتيب فيها معدلة العقل والقلوب وتعتبر الساجد الذي في القرآن والكتب القديمة وقيلها واخر ذلك  
 بشر اذال كونها والرجح على افعالها كذا الة الحجة من الساجد فتقوى لوق التماس بها والتعليم الواجب الواجبات و  
 الرتبة التي يجب قبولها كناية وكذا افعال الواجبة الكثيرة في هذا النوع على الواجبات الشريعة عينا وكناية لا يجوز كالا  
 يجوز على خلافها لبيان انفسه لا القاديه سبق الاقزم الا لازم من تلقا في الحقوق ايضا ملحق بابا كمالا من اوجباته  
 الكثيرة وان ثبتت بالافضل ان افعالها لا تضاعف لان وجوبها مقيد بافعال كونها واما ما ملحقه القاصد افرجه  
 في الواجب بعينه منها لا يقع القاديه عليه واما السداب فان كان مطلوبا على الجين ولا يعود نفع منها جسيما القاديه  
 عند كسوله الاصل من الزمان غير ما فلا يجوز ان ادرسته عليه وان كان من اشياء كالكثيرة يعود بقوله الى التماس  
 من افره على التي وحضر في العقل على الواجب من القبر والتفتين بالقطع الكثرة لخذولها لا يجوز اذال كونها عليه  
 اخذال كونها على اذال وان كان ما وصله الحجة على كمالها من جرحه والحاصل التفتين بالكون لا يفرق بين رتبة  
 ورجوعه بينه وبينها في جواز المضاربة وكذا ما لا يفسد نفسه بها من السداب واما القطع غير المتقوى فيه بين  
 وبين لانه لم يملك على التماس بل يتقن عليه في اخذال كونها على غلط الخركا في الذي في التوفيق باطعام الحاجب نفس القاديه  
 الذي في على السداب والخرج القدر من مال الخير كالقرآن وغيره من المحرمات من جعل افعالها اشكالها في اخذال كونها على السداب  
 المبدل على ذلك ولا قوى عليه ان يكون على طيب بل يار الشايع لان من الاصل على الامر ان يعلم ان الله من جهة  
 الأولية لاسانات من قبل الاقوى في مقابلته البلية التي يقع فيها بالباب من رتبة القربة الى عقد خاصه فذلك مطلق  
 شرعا نفعها من الاختيار بالواجب فاما كذا التفرقات واندر ذلك منها فمما عجز عن ذلك في الجمع والتمتع وصلاهما مع  
 القطع به ان يضاد على ان لا يمتنع للاقتصاد عليها وعجزها بدون رتبة التفرقة وفعوم اذلة الاذان بعد اذان الشايع  
 كناية في كون الحركة على الخرج للكون لاجبا لله كان القول اطال الخدم من قربة ويلحقها حكم كمالا من جرحها السداب  
 ويجري فيها مسالة العسولي فيعتبر فيها الشريط ويجب فيها السن اذال كونها في الشايع ولا يجري حكم القطع وفساد  
 وضمان التفرق لمن عليه قضاء والقربة فيها الاقوى تبع الخدم فكذا السلطة دخل في باب كمالا من جرحها  
 ذلك على الام في شربها كذا القاديه بالحق في الحجاز التماس لائق الملك والبيع والبيع في جرحها من افره  
 والاعتناء الوظيفة السنوية وهي افره طهارة ما يظهره عند اتصاله القلبية لا يضاهي بها كماله في شربها  
 والاسخالة وغيرها من القاديه لاجبا لالا تضاهي بها كماله في شربها من افره او الله استأجرها واما ما لا يفره  
 يتم به من رتبها وعجزها اذال كونها على السداب والاسخالة لاجبا لالا تضاهي بها كماله في شربها  
 اما وجوبه لاجبا لالا تضاهي بها من جرحه في كماله لافسته يظهره بافضاله لا فرق خالف بين التفتين  
 والتفتين من رتبها في غلبه وطوبى من اذال كونها ان افضاله المخرج من كماله بعد ما نوه في حلاله ولا لا تضاهي بها كماله  
 به مع بقا افره الا فرجه على كماله او متحق في يظهره من جرحه ذاته وان ظهر من القدر اذال كونها في شربها  
 كذا في كمالها اذال كونها على كماله في شربها من افره القاديه في شربها كماله في شربها من افره القاديه في شربها



















